

Distr.: General
16 February 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الستون

البنود ١٤ و ١٥ و ٢٤ و ٣١ و ٣٨ و ٤٨ و ٥٢
و ٥٧ و ٦١ و ٦٢ و ٩٤ و ١٠٠ و ١٠٦ و ١٠٨ من
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في
الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية
التنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج
دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين
والأسرة



إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق
الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم
المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الختامي وإعلان أبو ظبي اللذين اعتمدهما المجلس الأعلى
لمجلس التعاون الخليجي في دورته السادسة والعشرين، المعقودة في أبو ظبي في ١٨ و ١٩
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تحت رئاسة سمو الشيخ خليفة بن زايد آل النهيان، رئيس
دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبو ظبي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود ١٤ و ١٥ و ٢٤ و ٣١ و ٣٨ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٧ و ٦١
و ٦٢ و ٩٤ و ١٠٠ و ١٠٦ و ١٠٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد القطيب

السكرتير الأول

القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة السادسة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بهدي من ديننا الإسلامي الحنيف، وانطلاقاً من الأهداف والمبادئ والغايات السامية للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والروابط المشتركة لشعوبها، ونظراً لأهمية المرحلة التي تمر بها منطقتنا الخليجية والعربية، من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

واستكمالاً للبيانات والقرارات الصادرة عن الاجتماعات السابقة للمجلس الأعلى، فقد استعرض المجلس في دورته السادسة والعشرين التي عقدت في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٦ و ١٧ ذو القعدة ١٤٢٦ هـ الموافق ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م كافة القضايا والمواضيع التي تهم دول المجلس وشعبه.

يؤكد المجلس الأعلى على أهمية دور الإنسان في التنمية كما جاء في مقولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه ”إن الإنسان هو العنصر الأساسي لكل تقدم، وأن أثمن ثمرة لهذا البلد هو الإنسان الذي يجب أن نعتني به كل العناية، وتؤمن له كل الرعاية“.

كما تولي دول المجلس اهتماماً خاصاً بالإنسان على اعتبار أنه ركيزة أساسية في المجتمع انطلاقاً من إيمانها الكامل بأهمية تعميق قيمنا السامية وتدعيم الانتماء الوطني والعربي والإسلامي.

وإذ يشيد المجلس الأعلى بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تحديث ومراجعة المناهج فإنه يؤكد على أهمية وضع استراتيجية تعليمية واسعة للتعليم الثانوي والعالي والمهني والفني لضمان انسجام التعليم مع أهداف الدول ومع المستجدات التي تمر بها المنطقة.

وتزامناً مع إطلاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) والذي يهدف للنهوض بالتعليم كأساس لمجتمع بشري أكثر استدامة، يدرك المجلس بأن التحديات العالمية تستوجب التطور في النظم التعليمية تطوراً جذرياً يتواءم مع التحدي المعرفي والتقني المتسارع لثورة المعلومات وتحقيق التقدم المنشود.

يعبر المجلس الأعلى عن تأكيده أن تنمية الموارد البشرية المواطنة في قطاع التربية والتعليم يعتبر من العناصر الرئيسية الهامة في دفع مسيرة التعليم إلى الأمام، وخلق جيل واع متمسك بقيمه وتقاليد وموروثاته الحضارية والإنسانية قادر في الوقت نفسه على التكيف مع تطورات العصر.

يشجع المجلس الأعلى زيادة البحث والتطور والعلوم والتكنولوجيا، ودعم الجهود لتعزيز وتطوير مؤسساتها العلمية والتكنولوجية الوطنية والخاصة، بما في ذلك التعاون العلمي وتبادل المعارف.

يدعو المجلس الأعلى العمل على تحقيق استراتيجيات وخطط التنمية وتطوير التحصيل العلمي والتدريب والتخطيط المستقبلي لكافة أفراد المجتمع وخاصة رعاية المرأة والشباب والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والأسرة، وبذل كافة الجهود للتصدي لكافة التحديات الاجتماعية المعاصرة.

تؤمن دول المجلس بأن ديننا الإسلامي الحنيف بصفته دين الوسطية، يولي أهمية خاصة لدور العلم في تعميق المعرفة وتنمية المجتمع، معتمدا على أسس الاحترام المتبادل والتسامح والاعتدال وتعزيز الحوار بعيدا عن مظاهر الغلو والتطرف.

صدر في أبوظبي،

الاثنين ١٧ ذو القعدة ١٤٢٦ هـ

الموافق ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ م

البيان الختامي للدورة السادسة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة ١٦ - ١٧ ذو القعدة ١٤٢٦ هـ الموافق
١٨-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ م
”قمة الملك فهد“

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة
الإمارات العربية المتحدة، عقد المجلس الأعلى دورته السادسة والعشرين، في مدينة أبوظبي
بدولة الإمارات العربية المتحدة، يومي الأحد والاثنين ١٦-١٧ ذو القعدة ١٤٢٦ هـ الموافق
١٨-١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ م، برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل
نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور
أصحاب الجلالة والسمو:

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية
السعودية

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس مجلس الوزراء في دولة
الكويت

وشارك في الاجتماع معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية.

واحتفاءً بالانطلاقة المباركة لمجلس التعاون منذ خمسة وعشرين عاماً، من مدينة
أبوظبي، برعاية القائد الحكيم، المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، تحتضن عاصمة
الخير، في عهد خير خلف لخير سلف، صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان،
مجدداً، هذا اللقاء الكريم بفخر واعتزاز لما حققته مسيرة هذا البناء الشامخ من إنجازات
كبيرة، عبر المجلس عن صادق تقديره واعتزازه لما قدمه قادة مؤسسين، ستظل ذكراهم خالدة
في ضمير هذا الصرح الكبير وأهدافه السامية، رحمهم الله، وحزاهم خير الجزاء، لما قدموه من
عطاء وتنمية وبناء لأوطانهم، وحرص على أمن وسلامة مجلس التعاون وشعبه، وخدمة

القضايا العادلة للأمميتين العربية والإسلامية، وسلام المنطقة والعالم. وأكد قادة دول المجلس على مواصلة عزمهم وتصميمهم لدفع المسيرة المباركة للتعاون المشترك لتحقيق المزيد من الانجازات في مختلف المجالات، بما يحقق ويُلبي آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.

كما عبر المجلس الأعلى عن مشاعر الحزن والأسى لفقيد الأمتين العربية والإسلامية خادماً الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وتقديره لما قدمه من مآثر جليلة وعطاء كبير عزز من مسيرة المجلس وتطلعات شعوبه، ولدور الفقيد الراحل - يرحمه الله - في خدمة القضايا العربية والإسلامية، والأسرة الدولية.

ورحَّب المجلس الأعلى بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، الذي يتمثل فيه، حفظه الله، عهدٌ متواصلٌ لنهج من البناء والعطاء، والعزة والتقدم للمملكة العربية السعودية وشعبها العزيز، ومواصلة تعزيز مسيرة مجلس التعاون، وتحقيق أهدافه السامية، مع إخوانه قادة دول المجلس، والحفاظ على أمن مجلس التعاون، وتثبيت قواعده، وبما يؤمن الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

ورحَّب المجلس الأعلى بانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، مؤكداً أن ذلك سيكون رافداً وداعماً لمسيرة مجلس التعاون، وعاملاً هاماً في استقرار الاقتصاد العالمي.

وأشاد المجلس الأعلى بنتائج أعمال القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بتاريخ ٥ - ٦ ذو القعدة ١٤٢٦ هـ، وببلاغ مكة والبيان الختامي الذي صدر في ختام القمة متضمناً كل ما فيه خير وتقدم مسيرة الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعبر المجلس الأعلى عن تقديره للجهود التي بذلتها دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، أثناء ترؤسها لمجموعة السبعة والسبعين والصين. وأعرب عن ارتياحه للنتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة الجنوب الثانية، الذي عُقد في الدوحة شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥ م.

واستعرض المجلس ما حققته الدول الأعضاء من إنجازات، في مسيرة التطوير والتحديث، في المجالات الاقتصادية والسياسية، والتعليمية والاجتماعية، مُستذكراً، ومؤكداً ما أوضحه "إعلان المنامة" الصادر عن "قمة زايد"، التي عقدت العام الماضي في مملكة البحرين، من أهمية مواصلة التحديث والتطوير الشامل، لمواكبة العصر، ومتطلباته الأساسية، مع مراعاة التدرج لجني ثمار عملية التحديث والتطوير، وأن تكون نابعة من الذات الوطنية،

وتراث وتاريخ المنطقة لتؤدي أهدافها، وبما يحفظ ويعزز الأمن والاستقرار وتحقيق الرخاء لدول المجلس وشعوبها.

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقّق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك، في كافة المجالات، منذ الدورة الماضية. وأجرى المجلس الأعلى تقييماً شاملاً للقضايا والأحداث السياسية، والأمنية، إقليمياً ودولياً، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث جسام، وتطورات متسارعة.

وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك، والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل، استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة، المرفوعة من المجلس الوزاري، واتخذ القرارات اللازمة بشأنها، وذلك على النحو التالي:

استعرض المجلس الأعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رُفِع له من تقارير وتوصيات من اللجان الوزارية المختصة ومن الأمانة العامة.

فقد اعتمد المجلس الأعلى وثيقة ”السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس“، والتي تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة اقتصادية واحدة، إلى جانب تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تسهل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائل النقل وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك.

كما اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما نتج عنه من آثار إيجابية على زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس وتسهيل حركة السلع بينها، واعتمد تمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام ٢٠٠٧م، ووافق على إعفاء عدد من السلع من الرسوم الجمركية.

وتابع المجلس خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم إنجازه منها خلال عام ٢٠٠٥م من قبل الدول الأعضاء، خاصة في مجال تملك وتداول الأسهم. وبارك المجلس اتفاق لجنة التعاون المالي والاقتصادي، بتفويض منه، على إضافة ممارسة مواطني دول المجلس الأنشطة الاقتصادية التالية في جميع دول المجلس: مكاتب التوظيف الأهلية وتأجير السيارات ومعظم الأنشطة الثقافية.

ووجه المجلس اللجان المعنية بسرعة استكمال جميع المتطلبات الأخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام ٢٠٠٧م.

وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن، واعتمد ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي

والاقتصادي، ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية، من معايير مالية ونقدية للتقارب الاقتصادي، ووجه اللجنتين باستكمال بحث كيفية حساب تلك المعايير والنسب المتعلقة بها ورفع ذلك إلى الدورة القادمة للمجلس الأعلى.

واطلع المجلس على عدد من التقارير الاقتصادية الأخرى المرفوعة من الأمانة العامة وأصدر توجيهاته بشأنها. ومن ذلك تقريرها عن الدراسة التفصيلية للربط المائي بين دول مجلس التعاون، وتقريرها عما تم بشأن إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة سكة حديد تربط بين دول المجلس، وتقريرها عما أُنجز في مشروع إصدار بطاقة هوية بيانات موحدة لدول المجلس (البطاقة الذكية) والذي بين المراحل التي وصل إليها المشروع في كل دولة من دول المجلس.

واطلع المجلس الأعلى على التقرير المرفوع له بشأن الخطوات والإجراءات الاحترازية المشتركة التي اتخذت في إطار مجلس التعاون حول مرض أنفلونزا الطيور، وعلى نتائج الاجتماع الطارئ المشترك لوزراء الزراعة ووزراء الصحة بدول المجلس بهذا الشأن، وأصدر المجلس توجيهاته للجان الوزارية المختصة بتكثيف وتنسيق الجهود للحيلولة دون انتقال هذا المرض وانتشاره.

كما اطلع المجلس على تقرير من الأمين العام عن سير التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية والخطوات التي تم اتخاذها في إطار المجلس حول الموضوع. بما في ذلك توجيه المجلس الأعلى بدعم تمويل المشاريع التنموية في اليمن، والتوجه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

وفيما يتعلق بعلاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاقتصادية، مع الدول والمجموعات الدولية، اطلع المجلس الأعلى على التطورات التي تمت خلال عام ٢٠٠٥ م في هذا الشأن، وبما تم توقيعه من اتفاقيات إطارية للتعاون الاقتصادي، وعلى سير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، ورحب بالنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في الجولات الأخيرة من المفاوضات بين الجانبين، وأعرب عن تطلعه إلى الانتهاء من هذه المفاوضات، والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بينهما في القريب العاجل، كما عبر المجلس عن ارتياحه للتقدم في المفاوضات لإقامة منطقتي تجارة حرة بين دول المجلس وكل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية تركيا.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، استعرض المجلس الأعلى الموضوعات الخاصة بشؤون الإنسان والبيئة.

وانطلاقاً من حرص دول المجلس على حماية صحة الإنسان وبيئته من مخاطر الأشعة فوق البنفسجية، التي قد يتعرض لها نتيجة لنفاذ تلك الطبقة، وتمشيا مع الجهود الدولية المبذولة في إطار اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون فقد اعتمد المجلس الأعلى النظام الاسترشادي للتحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون.

وفي مجال التعليم أطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمين العام الخاص بتقويم مستوى تنفيذ القرارات وإحالاته إلى وزراء التربية والتعليم ووزراء التعليم العالي لتنفيذ ما تضمنه التقرير من مقترحات، كما بارك المجلس الأعلى الجهود المتخذة من قبل وزراء التربية والتعليم لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، ووجه لجنة وزراء التعليم العالي بسرعة تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة الخاصة بالتعليم العالي، وما تضمنته وثيقة التطوير الشامل للتعليم، وأن يؤخذ بعين الاعتبار آراء وملاحظات دول المجلس بشأنها.

وفي إطار السعي نحو تحقيق الطمأنينة الاجتماعية للعاملين من أبناء دول المجلس في القطاعين العام والخاص، أبدى المجلس الأعلى ارتياحه للإجراءات والاستعدادات والتجهيزات التنفيذية اللازمة التي قامت بها الدول الأعضاء وفرق العمل واللجان الوزارية ذات العلاقة لتطبيق قراره في الدورة الخامسة والعشرين (المنامة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ م) الخاص بمد مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو.

وأبدى المجلس الأعلى ارتياحه للخطوات المتخذة من الدول الأعضاء للنهوض بمستوى الأسرة والطفولة، وما قامت به من جهود لتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية.

وفي مجال الشباب والرياضة أثنى المجلس الأعلى على الجهود التي يبذلها أصحاب السمو والمعالي وزراء الشباب والرياضة، ورؤساء اللجان الأولمبية، واللجان الفنية للنهوض بمستوى الرياضة الخليجية، ودعم الأنشطة الشبابية والرياضية في دول المجلس.

وفي مجال الشؤون القانونية، اعتمد المجلس الأعلى وثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية لدول مجلس التعاون، بصيغتها الجديدة المعدلة، كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات.

كما قرر المجلس تمديد مدة العمل بكل من وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد لدول مجلس التعاون، ووثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد، ووثيقة أبوظبي للنظام (القانون) الموحد للأحداث، ووثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة، ووثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للإثبات، بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات أخرى،

واستمرار العمل بوثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية، المرافعات، لدول مجلس التعاون، بصفة استرشادية، إلى أن تتم مراجعته واعتماده بشكله النهائي.

وفي المجال العسكري اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الدوري الرابع لمجلس الدفاع المشترك، الذي عقد في مملكة البحرين بتاريخ ٢٢ شعبان ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ م، وصادق على ما تضمنته تلك النتائج من قرارات، وبارك ما تم إنجازه من خطوات في هذا المجال.

(كما أطلع على رسالة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، بشأن تطوير قوات درع الجزيرة، وبارك المجلس على تلك المقترحات وأحالها إلى مجلس الدفاع المشترك لدراستها ورفع التوصيات للدورة القادمة للمجلس الأعلى).

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني، اطلع المجلس الأعلى على نتائج أعمال وقرارات الاجتماع الرابع والعشرين لأصحاب السمو والمعالى وزراء الداخلية، الذي عقد في المنامة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ م، وعبر المجلس عن ارتياحه لمسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء، وما تحقّق في هذا المجال من خطوات إيجابية، وهادفة إلى حماية مجتمعات دول المجلس من الظواهر الأمنية الخطيرة، كظاهرة انتشار المخدرات، وغسل الأموال، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وما تحقّق من تطور لأساليب مكافحة التسلّل، وتطوير وسائل الاتصالات الأمنية لتكثيف وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

وبارك المجلس الأعلى ما توصل إليه وزراء الداخلية بشأن اتفاقية نقل المحكومين بعقوبات سالبة للحرية بين الدول الأعضاء، وفوضهم بالتوقيع عليها، وذلك لأهمية ما تحمله هذه الاتفاقية من جوانب إنسانية.

وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من تطورات وأحداث أمنية متسارعة، تقوم بها العناصر الإرهابية، استعرض المجلس الأعلى ما قامت به دول المجلس من جهود وآليات وإجراءات لمكافحة الإرهاب، على المستوى الإقليمي والدولي، وأعرب عن ارتياحه لتلك الجهود والآليات والإجراءات، مؤكداً على مواقف وثوابت دول المجلس لمحاربة الإرهاب، ونبذه، بمختلف أشكاله، وصوره، وأياً كان مصدره، وما يدفع له من أسباب ومبررات واهية. وأكد المجلس الأعلى على دعواته المتكررة، ودعمه لكل جهد إقليمي، ودولي لمكافحة الإرهاب، من خلال بلورة المواقف وتنسيقها حول تعريف الإرهاب وتحديد، والتمييز بينه وبين حقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال، التي لا تستبيح دماء الأبرياء.

وفي هذا السياق رحَّب المجلس الأعلى بنتائج أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، والذي استضافته المملكة العربية السعودية، في الرياض في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥م، وما توصل إليه المؤتمر من توصيات، وفي مقدمتها مقترح خادام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، الذي لا شك أنه سيسهم بشكل حيوي وفعال في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب، ومن هنا يدعم المجلس الجهود الرامية إلى تشكيل فريق عمل لدراسة التوصيات المتضمنة في الإعلان المقترح المتعلق بالمركز تحت إشراف الأمم المتحدة.

كما عبَّر المجلس، مُجدِّداً، عن استنكاره للأعمال الإرهابية، وما ينجم عنها من قتل للأبرياء، وتدمير للممتلكات. وأكد على أهمية التصدي، بشكل جماعي ودولي، لهذه الأعمال الإرهابية.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اطلع المجلس الأعلى على مريثات الهيئة الاستشارية حول ظاهرة الإرهاب، وقرر اعتمادها وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة، لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها. وفيما يتعلق بمريثات الهيئة بشأن تقييم مسيرة مجلس التعاون عبر الثلاث والعشرين سنة الماضية، ورغبة في تعزيز فرص الاستفادة منها بما يخدم مسيرة العمل المشترك، وافق المجلس الأعلى على إحالة المريثات إلى الدول الأعضاء لدراستها من قبل الجهات المختصة، وإبداء ما تراه من ملاحظات، ثم تتولى الهيئة الاستشارية مراجعة المريثات في صورتها النهائية، تمهيداً لعرضها على المجلس الأعلى في دورة قادمة.

كما كلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية دراسة موضوعي المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنة الخليجية، وأهمية الشراكة الاقتصادية في دعم علاقات دول مجلس التعاون مع دول الجوار، خلال دورتها القادمة.

وفي المجال السياسي، بحث المجلس الأعلى عدداً من القضايا الإقليمية، والعربية، والدولية، وأوضح مواقف دول المجلس منها على النحو التالي:

وفيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة والمعروفة والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة، بدعم حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما عبر المجلس الأعلى عن الأسف لعدم إحراز أي تقدم في الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية، إلى الآن، وأية نتائج من شأنها الإسهام الفعال في حل القضية، مما يسهم في أمن واستقرار المنطقة.

كما أكد المجلس الأعلى على الاستمرار في النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث، وأن تستجيب جمهورية إيران الإسلامية لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية بالطرق السلمية بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وفي الشأن العراقي، أعرب المجلس عن ترحيبه بالانتخابات البرلمانية العراقية، التي جرت بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر الجاري، والتي شارك فيها الشعب العراقي الشقيق بمختلف أطيافه وانتماءاته العرقية. ويتطلع المجلس الأعلى إلى أن تؤدي نتائج هذه الانتخابات إلى فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق الحديث، وبما يؤدي إلى ضمان وحدة العراق واستقراره وإدارة شؤونه بنفسه، وعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والدولي والعيش بسلام مع جيرانه. وحث المجلس الشعب العراقي لمواصلة الحوار بغية التوصل إلى وفاق وطني شامل والذي يعتبر الضمان الرئيسية لوحدة العراق واستقراره وسيادته. وأكد المجلس الأعلى استمرار دوله بالتزامها بما تعهد به في إعادة إعمار العراق.

وفي إطار حرص قادة دول المجلس على تحقيق ما يتطلع إليه الشعب العراقي الشقيق من أمن واستقرار، أدان المجلس التفجيرات والأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمؤسسات الإنسانية والدينية، والبُنى التحتية العراقية من اعتداءات وتدمير وتهديد.

كما أدان المجلس الأعلى عملية القتل الجماعي المتعمد للعراقيين والأسرى والمحتجزين الكويتيين، وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، والتي ارتكبتها النظام العراقي السابق، ولما يتم اكتشافه، بشكل مستمر، من مقابر جماعية تمثل انتهاكاً صارخاً وحسيماً لحقوق الإنسان، والمبادئ الإسلامية، والأخلاقية، والقيم العربية.

ورحب المجلس الأعلى بالتعاون القائم بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن ما تعرض له البلدان من معاناة نتيجة للممارسات اللاإنسانية التي قام بها النظام العراقي السابق، تجاه الشعبين الشقيقين الكويتي والعراقي. وعبر عن أمله في مواصلة الأمم المتحدة جهودها، لإنهاء ما تبقى من قضايا عالقة، كإعادة الممتلكات الكويتية، والأرشفة الوطني لدولة الكويت، التي استولى عليها النظام العراقي السابق، خلال فترة احتلاله لدولة الكويت، والتعرف على مصير الأسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية، وعملية السلام في الشرق الأوسط. وعبر المجلس عن تطلعاته إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض المستوطنات في الضفة الغربية، خطوة في الاتجاه الصحيح، على أن تتلوها خطوات للانسحاب الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من بناء دولته المستقلة، على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الإطار، أكد المجلس الأعلى مجدداً على تمسك دوله بمبادرة السلام العربية، التي أُقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، والتي تنطلق من قرارات الشرعية الدولية. وأكد التكامل بين هذه المبادرة وخارطة الطريق.

كما أكد المجلس، مجدداً، أن السلام العادل والشامل، في الشرق الأوسط، لن يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية، المستقلة المستندة على المقومات الضرورية لها وعاصمتها القدس الشريف. كما أكد المجلس على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل، إلى خط حدود الرابع من حزيران/يونيه من عام ١٩٦٧م، ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

وطالب المجلس الأعلى إسرائيل بالكف عن ممارساتها التعسفية، ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، بما في ذلك الاغتيالات، ووقف الاستيطان، وإخلاء المستوطنات، ووقف بناء الجدار العازل، وإزالة ما تم تشييده حتى الآن، والامتناع عن التهديدات التي تطلقها مجموعات يهودية متطرفة، لاقتحام المسجد الأقصى المبارك والاعتداء عليه. وأكد المجلس أن مثل هذه التهديدات لا تؤدي إلا إلى استفزاز مشاعر المسلمين، والمساس بحرمة مقدساتهم، الأمر الذي يقوض عملية السلام.

كما طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طلب من المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للوصول إلى ذلك.

وجدد المجلس الأعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث في لبنان، وعبر عن شجبه وإدانتة لاغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، إثر الاعتداء الإجرامي الذي تعرض له ورفاقه، بعد حياة كرس جهوده فيها لخدمة الأمن والاستقرار والنماء في لبنان. كما أدان الاغتيالات المتكررة لرموز وقيادات الشعب اللبناني، مؤكداً حرص دول المجلس على دعم الاستقرار السياسي، والأمني، والاقتصادي، للشعب اللبناني. ودعا المجلس الأشقاء في لبنان

العمل على رأب الصدع بما يحفظ وحدة وتماسك لبنان، ويوفر الأمن والاستقرار والرفاه لشعبه الشقيق. وأدان المجلس التهديدات والانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، المتكررة، على سيادة لبنان واستقلاله.

وعبر المجلس عن ارتياحه لترحيب الجمهورية العربية السورية بقرار مجلس الأمن رقم ١٦٤٤ الخاص بلجنة التحقيق الدولية، مؤكداً حرص دول المجلس على سيادة واستقلال ووحدة وأمن أراضي البلدين، سوريا ولبنان.

واستعرض المجلس تطورات الأوضاع في السودان، ورحب باتفاق السلام، النهائي، الذي تم التوصل إليه في نيروبي، في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، وتشكيل الحكومة السودانية الجديدة، مشيداً بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور، وأعرب المجلس عن أمله أن يعم الأمن والسلام في كافة أرجاء السودان، وبما يعود بالخير والرفاه للشعب السوداني الشقيق.

وفي الختام، عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة، والمخلصة، التي بذلها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وحكومته الرشيدة، أثناء ترؤس جلالاته للدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى، وما تحقّق من انجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون إلى مجالات وآفاق أرحب، وإلى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

كما عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته وشعبه الكريم، للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة، التي قوبل بها إخوانه قادة دول مجلس التعاون. كما نوّه القادة بما أولاه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة، وإدارة حكيمة، مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة، مُعبّرين عن ثقتهم بأن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال ترؤسها لهذه الدورة، بقيادة سموه، ستُسهّم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة، والمضي بها نحو آفاق أرحب، وأشمل، في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية الراهنة، وبما يُحقّق الأمن والاستقرار والرخاء لشعوب دول مجلس التعاون.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء، في دورته السابعة والعشرين، إن شاء الله، في المملكة العربية السعودية، خلال شهر ذو القعدة من عام ١٤٢٧ هـ الموافق شهر كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٦م، وذلك تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية.

صدر في أبوظبي،

يوم الاثنين ١٧ ذو القعدة ١٤٢٦هـ

الموافق ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م
